

دور التمويل متناهي الصغر في تنمية المجتمعات المحلية (دراسة حالة ولاية شرق دارفور الفترة من 2016 – 2021)

أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة الضعين

د. خالد إبراهيم حمدان اسماعيل

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يؤديه التمويل المتناهي الصغر في تنمية المجتمعات المحلية في السودان، بالتطبيق على ولاية شرق دارفور. وتتمثل المشكلة الرئيسية في معرفة مدى مساهمة التمويل المتناهي الصغر في تنمية المجتمع المحليمن خلال معرفة دوره في تحسين مستوى المعيشة في السودان. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بينالتمويل المتناهي الصغر ومعدلات الفقر، وأن التمويل المتناهي الصغر يؤدي لتحسين مستوى المعيشة في السودان. ولإختبار هذه الفرضية، استخدمتالدراسة بيانات تم جمعها بواسطة استمارة استبيانوزعت على أفراد عينة الدراسة، إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي(SPSS)وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: بأن مشروعات التمويل المتناهي الصغر يساهم في توفير فرص عمل ومعالجة البطالة توصيات، يؤدي التمويل المتناهي الصغر لتحسين مستوى المعيشة، يساهم التمويل المتناهي الصغر في زيادة الدخل الشهري وتحسين الوضع المعيشي لأسر العملاء وأهم توصيات الدراسة هي الإهتمام بشريحة الفقراء وذوي الدخل المنخفضة وتمكينهم من الحصول على التمويل المتناهي الصغر بسهولة، الإهتمام بتدريب صغار المنتجين ورواد الأعمال على كيفية إختيار المشروعات المناسبة لهم، وكيفية إعداد دراسة الجدوى وإدارة المشروعات، الإهتمام بقطاع المرأة والطلاب والخريجين وتوفير التمويل اللازم لأنشطتهم، إعادة النظر في الضمانات المتبعة في التمويل حتى تتناسب مع ظروف الشرائح الفقيرة وطبيعة أنشطتهم، إبتكارأنواع الضمانات التي تتناسب مع ظروف الشرائح الفقيرة والحرفيينوالمرأة والشباب خاصة نظام الضمان الجماعي أسوة بتجربة بنك قرامين.

كلمات مفتاحيه: التمويل المتناهي الصغر، التنمية، المجتمع المحلي، ولاية شرق دارفور، السودان.

The role of Microfinance in the development of Local Communities (case study of East Darfor state from 2016 -2021)

Khalid Ibrahim Hamdan Ismail

Abstract:

This study is aimed to find out the role played by microfinance inThe purpose of development of local communities in Sudan, by applying it to the state of East Darfur. The main problem is to know the extent to which microfinance contributes to the development of the local community by knowing its role in improving the standard of living in Sudan. The study assumes the existence of a positive, statistically significant relationship between microfinance and poverty rates, and that microfinance leads to an improvement in the standard of living in Sudan. To test this hypothesis, the study used data collected by means of a questionnaire distributed to the members of the study sample. The study relied on the historical method, the analytical descriptive method, and the statistical method (SPSS). Unemployment recommendations, microfinance leads to improving the standard of living, microfinance contributes to increasing monthly income and improving the living situation of clients' families. How to choose the appropriate projects for them, how to prepare a feasibility study and manage projects, take care of the women's sector, students and graduates and provide the necessary funding for their activities, reconsider the guarantees used in financing to suit the conditions of the poor and the nature of their activities, innovate the types of guarantees that suit the conditions of the poor, craftsmen, women and youth in particular The collective security system is similar to the Qarameen Bank experience.

Key words: microfinance, development, local community, East Darfur State, Sudan

المقدمة:

يعد التمويل متناهي الصغر أحد أهم الآليات المبتكرة في تحقيق التنمية الحلية لاسيما في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر، أكتسبت هذه الآلية أهميتها في المجتمعات الفقيرة ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها فحسب وإنما لكونها تدار بواسطة أهم الأجهزة المحلية المؤثرة في النشاط الاقتصادي اذ يساعد التمويل متناهي الصغر على تمكين الفقراء من الاستثمار في الأنشطة التي تساعد على زيادة الأمان الاقتصادي، وتوفر الغذاء الصحي والحق الأطفال بالمدراس وغيرها

من الخدمات الأخرى التي تعد من ضروريات الحياة التي توفر كرامة الانسان ورفاهيته، وتعتبر عملية توفير الخدمات المالية مطلباً أساسياً لحياة الفقراء والتي تساعدهم في زيادة دخولهم لذلك أدركت البلدان الفقيرة أهمية التمويل كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولاتقتصر أهمية التمويل متناهي الصغر على تمكين الفقراء من بناء الأصول الاستثمارية في الأنشطة المدرة للدخل فحسب ولكن أثبتت فعاليته الملحوظة أيضاً كوسيلة لتمكين الفقراء من الحصول على خدمات التمويل متناهي الصغر.

أن قياس دور التمويل متناهي الصغر في تنمية المجتمعات المحلية يحتاج إلى مزيداً من الدراسات والاهتمام والبحث العلمي وذلك لكونها تعد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعلق بأكبر شريحة ممة م شرائح المجتمع وخاصة المجتمعات الفقيرة ، لذلك لابد من دراسة مفاهيم التمويل المتناهي الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية وأهمتها الاقتصادية والاجتماعية.

إعتمدت الورقة علي البيانات التي تم جمعها عن طريق الإستبيان من عملاء التمويل متناهي الصغر بمؤسسة شرق دارفور للتمويل الأصغر ومصرف الإِدخار والتنمية الاجتماعية فرع الضعين في الفترة 2010-2020م وذلك لإختبار الفرضيات المتمثلة في وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بينالتمويل متناهي الصغروتنمية المجتمعات المحلية، يؤدي التمويل متناهي الصغر لتحسين مستوى المعيشة لعملاءه. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام برنامج(SPSS). وتقسم الورقة إلى ستة أقسام وخاتمة، حيث يشمل القسم الاول المقدمة، القسم الثاني: التمويل متناهي الصغر،القسم الثالث: التمويل متناهي الصغرفي السودان، القسم الرابع: لمحة عن تجارب بعض التمويل متناهي الصغر، القسم الخامس: الدراسات السابقة، القسم السادس: الدراسة الميدانية وأخيراً الخاتمة التي تشمل النتائج والتوصيات.

القسم الثاني:الاطار المفاهيمي للتمويل المتناهي الصغر:

1- مفهوم التمويل المتناهي الصغر:

يعرف التمويل متناهي الصغر على أنه شكل من أشكال التنمية الاقتصادية التي تركز على تخفيف حدة الفقر من خلال توفير الخدمات المالية⁽¹⁾. ونلاحظ من هذا التعريف بأنه يركز على التنمية ودور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر للأسر منخفضة الدخل، كما عرفه آخر على أنه تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة انتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة.⁽²⁾ ويركز هذا التعريف على القروض الصغرى للأسر لمساعدتها على بدء انشطتهم ومشاريعهم الإنتاجية لرفع مستوى المعيشة. وكما عرف التمويل متناهي الصغر على أنه مصطلح يستخدم لوصف التمويل بالتوفير للخدمات المالية مثل الادخار والتأمين والقروض الى الفقراء قد تصل الى مئة دولار⁽³⁾. ويتضح من ذلك أن التمويل مقترن بالتوفير للخدمات التي تمكن الفقراء من رعاية أحوالهم الاقتصادية حتى ولو كان بمبلغ بسيط. وكما عرفة آخرين أن التمويل متناهي الصغر هو وسيلة فعالة لتمكين الفقراء من الإعتماد على أنفسهم ما ينعكس على دخل الأسر بأكمله من ضمان الأمن الغذائي وبناء الثقة بالنفس والتفاعل مع المجتمع⁽⁴⁾. يبين هذا التعريف أن التويل متناهي الصغر وسيلة فعالة لمساعدة الفقراء من الإعتماد على أنفسهم وتوفير فرص جيدة للعيش الكريم.ويبين كذلك أن التمويل متناهي الصغر أداءه لمكافحة الفقر. وعرفة آخر على انه تقديم الخدمات المالية المختلفة قروض -ادخار - تحويلات وتأمين للأفراد

الذين يتمكنون من الحصول على هذه الخدمات في القطاعات المصرفية القائمة⁽⁵⁾. وعرف على انه توفير كل الخدمات المالية للأسر التي تتعامل مع البنوك وغير الممولة من البنوك والأعمال الصغيرة. وعليه نري أن التمويل متناهي الصغر هو تلك البرامج على تقديم خدمات مالية متنوعة وليس خدمات اقراض فقط للأفراد الذين لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة.

2- التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر:

يعد مصطلح التمويل متناهي الصغر جديدا في الأدبيات الاقتصادية إذ يمكن القول بأنه ظهر في شكل منظم في العام (1970م)، أما فيما يخص المدة ما بين (1950 - 1970م) فقد كان تقديم الخدمات المالية للفقراء يتم من خلال الحكومات وبعض الجهات المانحة التي كانت تقيم برامج إغاثية خاصة ومدعومة موجهة بشكل خاص إلى المناطق الريفية، وكثيراً ما كانت تنتهي هذه القروض بـتخلف عن السداد وضياع نسبة كبيرة منها بسبب عدم امكانية الوصول إلى الأسر الريفية الفقيرة المقترضة. وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي حدثت نقطة تحول في تاريخ التمويل المتناهي الصغر ومؤسساته وكان ذلك بفضل بنك غرامين في بنغلادش والذي أظهر للعالم بأن التمويل المتناهي الصغر والمدخرات الصغيرة تعد من الليات المهمة في تخفيف حدة الفقر، وشهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نمواً متسارعاً في عدد المؤسسات التمويلية المخصصة للغروض الصغير والتمناهي الصغر، وقد تحول اليوم إلى قطاع مالي له مكانته الاقتصادية ودوره الواضح في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة فضلاً عن توفير خدمات الادخار والتأمين والمرتببات التقاعدية⁽⁶⁾. لقد عززت المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال من أهمية التمويل التماهي الصغر، وكان من أبرزها مؤتمر وانشطن عام (1977م) والذي أعلن عن خطة عمل تهدف إلى بدء حملة عالمية لتوفير القروض المالية لأكثر من (100) مليون أسرة فقيرة في العالم من أجل مزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام (2005م)⁽⁷⁾. وبدأت أولى التجارب في بنغلادش والبرازيل والمكسيك وبوليفيا وأندونيسيا وبدأت تسلم قروض صغيرة إلى الفقراء والنشطين اقتصاديا للاستثمار في مشاريع صغيرة، وتعد تجربة بنغلادش من ابرز التجارب التريخية في مجال القروض الصغيرة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى تجربة جرامين المعروفة قامت مجموعة من الشباب بإنشاء جمعية التقدم الاجتماعي التي تهتم بمكافحة الفقر في المناطق الريفية، وفي عام (2010م) احتفلت هذه المنظمة والمعروفة باسم جمعية التقدم الاجتماعي (Association for Social Advancement) بمساعدة أكثر من ستة ملايين من القرويين في بنغلادش، يشكل عنصر النساء نسبة 96%. وهناك عدة مراحل مر بها التمويل متناهي الصغر وهي كما يلي⁽⁸⁾:

المرحلة الاولى قبل عام (1950): في هذه المرحلة تم الاعتماد على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل متناهي الصغر وايضا قيام التجار بالدور الأساسي في توفير التمويل التماهي الصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع بدور اقل.

المرحلة الثانية (1950 - 1970): تم الاعتماد في هذه المرحلة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون وقيام مصارف تجارية بالدور الاساسي في توفير التمويل المتناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور اقل.

المرحلة الثالثة: (1970 - 1995) التحول إلى برامج التمويل المتناهي الصغر المبنية على الأسس التجارية وقيام مصارف تجارية لتجارب ناجحة بهذا النوع في مختلف دول العالم.
المرحلة الرابعة (1995 - 2015): التوسع في التمويل المتناهي الصغر على الاسس التجارية وقيام البنوك بالدور الاساسي في تمويل المتناهي الصغر وقيام شركات ومؤسسات ومنظمات بهذا الدور.

3- أهمية التمويل المتناهي الصغر:

يعد التمويل المتناهي الصغر القوة المحركة للمشروعات الصغيرة وأحد المصادر لتوفير فرص للعمل وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو استجابة إستراتيجية لتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي كما إن مشاريع التمويل المتناهي الصغر تعتبر أكثر فاعلية في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل. إن الحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر تمكن الفقراء من زيادة دخولهم الاسرية وبناء الاصول ويساعد أيضاً للفقراء التخطيط للمستقبل وارسال ابنائهم للمدارس. ويمكن اجاز أهمية التمويل المتناهي الصغر بما يلي:⁽⁹⁾

1. يعمل التمويل المتناهي الصغر على تخفيف العبء عن الحكومات والجهات المعنية لفتح مجالات العمل.
2. يساعد على التنمية البشرية وبناء القدرات للشباب من خلال المعاشية والتدريب العملي وتنمية وصل المواعب.
3. يعد التمويل المتناهي الصغر أحد أهم القطاعات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية وهي القوى الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي
4. يعد التمويل المتناهي الصغر آلياً للكشف عن الفرص الاستثمارية وتوطين التجارب الناجحة وإيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين المشروعات.
5. يشمل التمويل المتناهي الصغر كافة أنشطة الاقتصاد الرئيسية من أنشطة تجارية وصناعية وخدمية وزراعية.
6. تعتمد المشروعات المشمولة بالتمويل المتناهي الصغر على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالاعتماد على القوى البشرية الماهرة والحرفية.

4- المبادئ لاساسية للتمويل المتناهي الصغر:

- حددت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر، وقد جاء ذلك في اجتماع مجموعة الدول في سيلاند بولاية جورجيا الامريكية ومن ابرز المبادئ الأساسية ما يأتي⁽¹⁰⁾:
1. يعمل التمويل المتناهي الصغر على بناء أنظمة مالية موجهة للفقراء إذ أن العدد الأكبر من الفقراء مازالو يتفقرون للقدرة في الحصول على الخدمات المالية الأساسية، ويشكل الفقر الأغلبية من سكان الدول النامية.
 2. يعد التمويل متناهي الصغر أداة فعالة لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة إذ يمكن للفقراء من زيادة دخولهم وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية من خلال الحصول على خدمات مالية بشكل مستمر.

3. يقدم التمويل المتناهي الصغر الحلول دائما فالتمويل المتناهي الصغر يعتبر الاداء الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف. إذ أن الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواعا أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد.
4. أن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم. لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك.
5. إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها بشكل مباشر، إذ تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء. من ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات بدورها في الحفاظ على استقرار الاقتصاد، فضلا عن تحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر ومعالجة الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية وفي أوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية متناهية الصغر مبررا عند الافتقار إلى أناة أخرى من التمويل.

5- خصائص التمويل المتناهي الصغر:

- يتيح التويل المتناهي الصغر تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل الذين يرغبون في الحصول على المال لتطوير نشاطا مدرا للدخل، وتتمثل الخصائص الرئيسية لنشاط التمويل المتناهي الصغر في تقديم قروض صغيرة للمشايع الانتاجية والخدمية الصغيرة. ومن أهم الخصائص ما يأتي⁽¹¹⁾:
1. تكون القروض متناهية الصغر قصيرة الأجل، إذ تتراوح هذه القروض بين أيام معدودة إلى سنة.
 2. يمول هذا النوع من القروض رأس المال العامل.
 3. تقديم مجموعة من الخدمات المالية الملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة. تستخدم تلك المشروعات تكنولوجيا سهلة وتتصف هذه التكنولوجيا بأنها ذات تكلفة أقل واحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن تعلمها بفترة قصيرة.
 4. تحديد جداول الدفع على شكل دفعات إسبوعية شهرية يتم صرفها بسرعة بعد حصول الموافقة.
 5. مطالبة المقترضين بضمانات بسيطة تتلائم مع امكاناتهم المادية المحدودة ومن ابرز أنظمة الضمان هم قيام المقترضين بكفالة بعضهم بعضا.
 6. فرض اسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر.
 7. مبالغ القروض قليلة مقارنة مع المؤسسات التقليدية. اي بمعنى ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.

6- أهداف التمويل المتناهي الصغر:

يمكن إيجاز أبرز أهداف التمويل المتناهي الصغر بما يلي:

1. يهدف التمويل المتناهي الصغر إلى تقوية الفئات السكانية الفقيرة إذ يوفر الأمل للكثير من الفقراء وتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية.
2. إن التمويل متناهي الصغر يهدف إلى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها.
3. يهدف التمويل المتناهي الصغر إلى تحقيق نمو الأعمال الانتاجية وتنويع أنشطتها.
4. توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية في اطار الاقتصاد الكلي للدولة.
5. تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- خدمات التمويل المتناهي الصغر:

هناك مجموعة من خدمات التمويل المتناهي الصغر التي يحتاج اليها الفقراء والعاطلين عن العمل ليصبحوا قادرين على بدء أو تطوير أعمالهم أو مواجهة الظروف الصعبة مثل الفيضانات أو أي احتياجات أخرى مثل تحويل الاموال او التوفير. ويمكن التعرف على خدمات التمويل المتناهي الصغر في النقاط التالية⁽¹²⁾:

1. القروض الصغيرة: نجاح مؤسسات الاقراض الأصغر يمكن تحديده من خلال المقدرة على دمج التجارب الناجحة للمقترضين العاملين في القطاعات غير الرسمية(مقترضى الأموال)ضمن مؤسسات القطاع الرسمي،وتشمل تلك الممارسات على المرونة وسرعة الوصول إلى الأموال والشروط الواضحة والسهلة. وأن النجاح الغير عادي للتمويل المتناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقترضى الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض نسب الفوائد المطبقة وتبقى نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب إرتفاع تكلفة إدارة عدد أكبر ن القروض الصغيرة بدلاً من عدد قليل من قروض أكبر حجماً.ومع ذلك فالمهم فتح المجال للوصول إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثنائهم من نظام التمويل الرسمي بنسب فوائد أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وتقديم القروض للتمويل الأصغر حسب السياسات المتبعة للمؤسسة وفقاً للمنهجية المتبعة على القروض الفردية أو على منح القروض بنظام ضمان المجموعة التضامنية.
2. الادخار(التوفير): تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر نوعين من حسابات التوفير:وهي الطوعي الالزامي، أما فيما يتعلق بالمدخرات الطوعية فهي تقبل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية وبينما المدخرات الالزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أي عوائد على الودائع بل يتم الإحتفاظ بها في المؤسسات حتى يتم الوفاء بالقروض.
3. التأمين متناهي الصغر:هناك انواع مختلفة من خدمات التأمين مثل التأمين على الحياة، والتأمين

على الممتلكات، والتأمين الصحي والتأمين ضد العجز. ويجري توسيع نطاق الخدمات في هذا المجال باستمرار حيث تحدد كل شركة على حدة ويحتاج أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني خدمات التأمين لمواجهة بعض المخاطر مثل: المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر اضافتها إلى محافظتها لتلبية حاجة هؤلاء للحماية وهنا تعمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر كوسيط بين شركة التأمين والعملاء.

4. القروض الجماعية: تقدم هذه القروض الجماعية إلى مجموعة موحدة من الأفراد من (3- 5) فرد من أجل تمويل مشروعاتهم الجماعية ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة إذ أن المجموعة ضامنة لأي فرد لم يقدر على السداد بالسداد نيابة عنه. وقد أثبتت هذه الطريقة التجانس بسبب ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعد على السداد عو ضغط اجتماعي له تأثير على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي كما تلعب المجموعة دوراً هاماً ومساعدة الفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.

5. مساعدات فنية

6. قروض الاستهلاك والزواج

8- معوقات التمويل المتناهي الصغر:

من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تقديم القروض متناهية الصغر هي مايلي⁽¹³⁾:

1. مشكلة الضمانات: تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات للحصول على التمويل الأصغر إذ أن العديد من المستهدفين لبرنامج التمويل المتناهي الصغر لا يملكون ضمانات رسمية أو مستندات قانونية لأثبات ما يملكون
2. الإجراءات الخاص بمنح التمويل المتناهي الصغر: تعد المصارف من أكثر المعوقات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر فتخوف المصارف من الدخول في مجالات التمويل المتناهي الصغر بسبب ضعف الضمانات ويشعرون دائماً بأن التمويل الأصغر برنامج مفروض من قبل الدولة. فيعاني طالب التمويل المتناهي الصغر من فقدان جزء كبير من الوقت للحصول على التمويل من المصارف بسبب عدم إلمامهم بالإجراءات والمستندات المطلوبة لطلب التمويل من المصرف أو لعدم وجود معلومات دقيقة عن العملاء الجدد والتردد الناتج من عدم الثقة في التعامل مع المصارف فضلاً عن انتشار الأمية بحيث تحتاج الاستفادة لوقت إضافي للاستعانة بمن يثق فيه لقراءة ومعرفة المطلوب منه من قبل المصرف.
3. انخفاض القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل المتناهي الصغر: سيما في المناطق الريفية المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين والمتدربين في المجتمعات الريفية.
4. ارتفاع نسبة المخاطرة المرتبطة بالزراعة : مثل هطول الأمطار بشكل متغير والافات والأمراض الزراعية، وسيما أن معظم القروض متناهية الصغر هي مواجهة للقطاع الزراعي.

القسم الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر في السودان:

بدأ التمويل المتناهي الصغر في السودان منذ فترة طويلة من الزمن إذ قام بتسليف المزارعين مبالغ نقدية على أن يتسلم منهم (مقابل هذا المبلغ) محصول زراعي في نهاية الموسم (ذرة، سمسم، وغيرها من المحاصيل) وهو ما يعرف بنظام (الشيل) وكان ذلك قبل تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي الإسلامي في عام 1948م. أما من حيث العمل المصرفي فقد اتبع النظام الاقتصادي السوداني من خلال إصدار السياسات التمويلية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تخصيص نسبة من سقوفات البنك المركزي السوداني للشرائح الفقيرة ذات الدخل المنخفض واعطائها أسماء كالأسر المنتجة وصغار الحرفيين إذ كانت النسبة المخصصة لهذا الغرض هي (5%) وارتفعت إلى (10%) في عام 2010 وتهدف هذه الآلية إلى رفع مستوى الدخل لدى الأفراد الفقيرة قد أنشأ وحدة البنك المركزي السوداني عام 2007 وحدة التمويل الأصغر بغرض تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁴⁾

1. تطوير قطاع التمويل المتناهي الصغر.
2. تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
3. اعداد برامج للتمويل حسب المواصفات العالمية وتنفيذ برامج تدريبية على هذه البرامج عبر مؤسسات التدريب المتخصصة. ومن بين الخطوات البارزة التي قامت بها الحكومة السودانية في عملية تطوير التمويل المتناهي الصغر هي انشاء مجموعة من البنوك المتخصصة بهذا القطاع والتي من ابرزها مايلي⁽¹⁵⁾:
1. البنك الزراعي: انشأ في عام 1957 بهدف تحقيق التنمية الريفية.
2. بنك فيصل الاسلامي: انشأ عام 1978 لتمويل الأسر الفقيرة.
3. البنك الاسلامي السوداني: انشأ عام 1983 الذي اهتم بالتمويل المتناهي الصغر من خلال انشائه لفرع متخصص في هذا المجال.
4. بنك العمال الوطني: انشأ عام 1988 لتمويل المشروعات الاقتصادية وتمويل الحرفيين.
5. تجربة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية: انشأ عام 1974 بهدف تنمية الوعي الادخاري وجمع المدخرات واستثمارها في مجال التنمية. وقد عملت هذه المؤسسة التمويلية على تقديم القروض الصغيرة والتمويل المتناهي الصغر للقطاعات الانتاجية والأسر الفقيرة من العام 2007 إلى الآن.

القسم الرابع: ---لمحة عن تجارب بعض التمويل المتناهي الصغر: 1/ تجربة مصر:

عرفت مصر التمويل المتناهي الصغر منذ بداية القرن الماضي حينما بدأت بإنشاء بنك التسليف الزراعي ثم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، ومشروع الأسر المنتجة في عام 1967، وقد كانت مساهمة القطاع المالي التجاري محدودة في هذا النشاط إلى أن بدأت برامج التمويل المتناهي الصغر في عام 1988 من خلال البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وبدعم مالي وفني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية⁽¹⁶⁾ وذلك بهدف إتاحة الاقراض متناهي الصغر للفئات غير القادرة على الحصول

على تمويل بنكي من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الفقراء، ومنذ ذلك الحين توالى ظهور مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تدعم هذا القطاع ماليا وفنيا من عدد من الجهات المانحة. وقد اسهمت الوكالة الامريكية في توسيع نطاق التمويل المتناهي الصغر في مصر بشكل كبير ووضعت لذلك الآليات والمنهجية بهدف الارتقاء بالأعمال في مواجهة نموذج الحد من الفقر الأسبق، حيث ركزت على المشروعات الصغيرة بالحضر الفقراء النشطين اقتصاديا بدلا من الأنشطة الريفية المنزلية. وفي عام 1991 تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو هيئة سبه حكومية استهدفت تخفيف الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي. وقد أسهم الصندوق الاجتماعي لسنوات في التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وفي عام 2017 تحول الصندوق إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة، كما تم دمج مجلس التدريب الصناعي المنشأ عام 2006، ومركز تحديث الصناعات المنشأ عام 2000 إضافة إلى مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار المنشأ عام 2010 وضمهم جميعا تحت مظلة جهاز تنمية المشروعات. وفي عام 2020 صدر قانون 152 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي تضمن العديد من المزايا والحوافز التشجيعية النقدية والفنية. ومن ثم اطلق الجهاز العديد من المبادرات لتنمية المشروعات متناهية الصغر حيث بلغ اجمالي التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر (1.9) مليار جنيه وفرت (182) الف فرصة عمل من خلال 120 مشروع عام 2020، ودعماً لقطاع التمويل المتناهي الصغر قامت هيئة الرقابة المالية وفقا لقانون 141 لسنة 2014 والخاص بالتمويل المتناهي الصغر بإصدار قرار بإنشاء الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر عام 2015، حيث يهدف الاتحاد إلى توصيل خدمة التمويل متناهي الصغر لكافة المواطنين في جميع القرى المصرية بهدف المساهمة في مكافحة الفقر ويستهدف الاتحاد حوالي 10 مليون مواطن وفقا للتقديرات الرسمية الخاصة بمعدلات الفقر وذلك من خلال تحفيز البنوك والمؤسسات الخاصة على المشاركة في التمويل المتناهي الصغر. وقد ضم جهاز المشروعات والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر تحت مظلتها العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية والبنوك التجارية التي تعمل على توفير خدمة التمويل متناهي الصغر.

2/ تجربة فلسطين:

يواجه التمويل المتناهي الصغر في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة تحدياً كبيراً فمُنذ عام 1948 ونتيجة الاجراءات والممارسات الإسرائيلية علنى ومازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من صعوبات عميقة وتدهور في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في لاضفة الغربية وقطاع غزة ونتج عنها ظروف وحياة أسوأ، فشهد قطاع التمويل المتناهي الصغر على مدار السنوات الماضية تحولاً من الاقتصار على تقديم قروض للأنشطة الصغرى إلى تقديم مجموعة متنوعة من القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الفلسطينية وهي: القروض الإستهلاكية، القروض الانتاجية والقروض الاسكانية فبالرغم من حاجة الفقراء من المواطنين الفلسطينيين للحصول على مجموعة من الخدمات المالية وليس فقط الحصول على القروض، ولكن لاتيح أي مؤسسة فلسطينية من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر اليوم للجمهور خدمات الادخار، ويرجع الجزء في هذا إلى قيود قانونية فإنه لايسمح للمؤسسات التي تعمل بموجب ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية كالبنوك بتلقي إيداعات من الجمهور وتشير الاحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن 85 % من الأعمال

تصنف على أنها متناهية الصغر والتي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني. فبناء صناعة التمويل المتناهي الصغر وتوفير التمويل اللازم لها سبب سخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الآلات منها وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نموء اقتصاد دائم ومستمر، وتشير آخر الاحصائيات إلى أن برامج التمويل المتناهي الصغر استطاعت الوصول إلى 43000 ألف مقترض من مجموعة 200000 مقترض محتمل في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽¹⁷⁾.

القسم الخامس:- الدراسات السابقة:

دراسة وفاء علي رفاعي، بعنوان المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر 2013م، أ ستهد فت هذه الدراسة الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي بوصفها أحد تنظيمات القطاع الثالث في المجتمع، وركزت بالبحث عن الأدوار والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وأهم المشاكل والعراقيل التي تعوق دور الجمعيات الأهلية. وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات شبه التجريبية كنموذج لجمع أكبر قدر من البيانات المتاحة عن فاعلية الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع حتى يتسنى الخروج بعدد من النتائج تصف حقيقة الوضع المجتمعي في المجتمعات الأهلية، وأعتمدت الباحثة على مقياس أعدته لقياس فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها:

1. تساهم الجمعيات الأهلية في العديد من الأدوار سواء كان في أعمال الخير وصرف الاعانات وإعالة بعض الأسر المحتاجة والفقيرة وتوفير المتطلبات الضرورية لحياتهم.
2. الجمعيات الأهلية تساهم في إقامة بعض الأسواق الخيرية وتعليم الفتيات الخياطة والتفصيل وبعض الحرف المهنية، ومحو الأمية وبعض الأعمال الفنية والمشاركة في المسابقات الثقافية والرياضية.
3. أكدت الدراسة أن أغلب المشاكل التي تواجهها الجمعيات الأهلية تتعلق بالتمويل ومشاكل خاصة بالمتنوعين ومشاكل خاصة بالمتطوعين ومشاكل خاصة بوقت العمل ومشاكل خاصة بالاشهار والحصول على مقر أو مكان لإقامة الجمعية.

تناولت دراسة عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، سمية علي أبو الحسن (2019)، أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة في السودان، بالتطبيق على الولاية الشمالية. تفترض الدراسة أن للتمويل الأصغر اثراً إيجابياً في تحسين مستوى المعيشة. استخدمت الدراسة بيانات تم جمعها بواسطة استمارة استبيانوزعت على أفراد عينة الدراسة، واستمارة مقابلة لعدد من عملاء التمويل الأصغر وبيانات من التقارير الخاصة ببنك السودان المركزي لإختبار هذه الفرضية. أهم النتائج هي وجود علاقة إيجابية بين التمويل الأصغر ومستوى المعيشة، وأن التمويل الأصغر يؤدي لتحسين مستوى المعيشة بمنطقة الدراسة. أوصت الدراسة بتمكين الفقراء وصغار المنتجين من الحصول على التمويل الأصغر، تشجيع تأسيس المراكز وحاضنات الأعمال التي تهتم بالتدريب على كيفية اختيار المشروعات واعداد دراسات الجدوى وإدارة المشروعات، زيادة نصيب القطاع الصناعي في التمويل الأصغر، الإهتمام بتمويل المرأة الريفية، إختيار الضمانات التي تتناسب

مع ظروف الشرائح الفقيرة وطبيعة أنشطتهم، والتركيز على التمويل والضمان الجماعي وتشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الحرفية. خلق آلية لمتابعة المشاريع الممولة لضمان نجاحها واستمراريتها. أما وتناولت دراسة أهيلة الطيب عبد الرحمن سعيد، (2014م). أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها ضعف خبرة المستخدمين، أن التمويل الأصغر أدى الى تحول التفكير من الاعتماد على الوظيفة الى العمل الحر الآتاجي. و دراسة محمود عثمان عبدالله، (2011م). تناولت التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج مثل التمويل الأصغر يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية. وتناولت دراسة بابكر بشير عبدالله محمد، اثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، في السودان. وتوصلت لنتائج أهمها أن مساهمة المصارف الاسلامية لقطاعات التمويل الأصغر ضعيفة مقارنة بمساهمات القطاعات الاخرى. وتركز المصارف الاسلامية على منح التمويل الأصغر وفقا لصيغة المراجعة للامر بالشراء. تناولت دراسة صالح جبريل (2006) دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر، بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان. هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها، وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون التمويل الأصغر بأن يكون آلية فاعلة للتخفيف من حدة الفقر. وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية غذائية وصحية وتعليمية وغيرها.

القسم السادس: الإطار التحليلي

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء التمويل الأصغر في ولاية شرق دارفور كنموذج حيث تم توزيع عدد (99) إستبانة على المستهدفين كعينة عمدية. وقد تم حساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الإستبانة عن طريق ألفا-كرونباخ، واتضح أن معاملي الصدق والثبات لإجابات أفراد الدراسة على العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة تدل على أن إستبانة الدراسة تتصف بالثبات حيث أن معامل الثبات هو (0.871) معامل الصدق (0.933).

جدول (1) الفرضية الأولى: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بينالتمويل المتناهي الصغر

وتنمية المجتمع المحلي

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مجموع
1	ساعد حصولك علي التمويل المتناهي الصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديد.	64 % 64.64	27 % 27.33	5 % 5.1	1 % 0.1	2 % 0.2	99 % 100
2	بحصولك على التمويل المتناهي الصغر إستطعت التوسع في مشروعك وبدأت في إبتكار جديد.	67 % 67.7	26 % 26.3	2 % 2	2 % 2	2 % 2	99 % 100

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مجموع
3	بعد تأسيس مشروعك أصبح لك فرصة للمشاركة في شؤون المجتمع.	54 % 54.55	32 % 32.3	9 9.09 %	2 % 2	2 % 2	99 % 100
4	ساهم مشروع التمويل المتناهي الصغر في تحسين الوضع المعيشي لأسرتك.	60 % 60.61	29 % 29.3	4 4.04 %	4 4.04 %	2 % 2	99 % 100
5	العائد الذي حصلت عليه من المشروع مجز وساهم في زيادة دخلك الشهري.	60 % 60.61	29 % 29.3	2 % 2	6 1.6 %	2 % 2	99 % 100
6	التمويل المتناهي الصغر يساهم في تلبية مستلزمات الأسرة المادية وغيرها.	59 % 59.6	30 % 33.33	3 3.33 %	5 5.05 %	2 % 2	99 % 100
	مجموع	364	173	25	20	12	594
	النسبة %	% 61.28	% 29.12	4.21 %	3.37 %	% 2.02	% 100

المصدر: من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م.

من جدول (1) أعلاه، أن 64 من أفراد العينة وبنسبة 64.64 % يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، و 27 منهم وبنسبة 27.33 % يوافقون، 5 محايدون، واحد لا أوافق و 2 لا أوافق بشدة. وأن 67 فرد وبنسبة 67.7 % يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، 46 منهم وبنسبة 26.3 % يوافقون، 2 محايدون، 2 لا يوافقون و 2 لا يوافق بشدة. وأن 54 فرد وبنسبة 54.55 % يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، 32 منهم وبنسبة 32.3 % يوافقون، 9 محايدون، 2 لا يوافقون و 2 لا يوافق بشدة.. وبنسبة للعبارة رقم (4)، فأن 60 فردا وبنسبة 60.61 % يوافقون بشدة، 29 منهم وبنسبة 29.3 % يوافقون، 4 محايدون، 4 لا يوافقون و 2 لا يوافق بشدة. كما أن 60 فرد وبنسبة 60.61 % يوافقون بشدة، 29 منهم وبنسبة 29.3 % يوافقون، 2 محايدون، 6 لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة على العبارة رقم (5). أما العبارة (6)، فأن 59 فرد وبنسبة 59.6 % يوافقون بشدة، 30 منهم وبنسبة 33.33 % يوافقون، 3 محايدون، 5 لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة. والاتجاه العام للفرضية (وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر). هو (الموافقة على الفرضية) بنسبة كلية 90.4 %، مما يعني أن التمويل الأصغر من وجهة نظر المبحوثين يؤدي لتقليل معدلات الفقر.

جدول (2) الفرضية الثانية: (يؤدي التمويل المتناهي الصغر إلى تحسين مستوى المعيشة لعملاء.ه).

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مجموع
1	يُساعد التمويل المتناهي الصغر علي تكوين رأسمال خاص بك	57 % 57.6	33 % 33.3	4 % 4.04	4 % 4.04	1 % 1	99 % 100
2	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولإسرتك	37 % 37.4	36 % 36.4	11 % 11.1	8 % 8.1	7 % 7.1	99 % 100
3	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للأخرين من خارج أسرتك	40 % 40.4	24 % 24.2	8 % 8.1	21 % 21.2	6 % 6.1	99 % 100
4	ساهم العائد من مشروعك في إدخال بعض التحسين علي السكن	42 % 42.4	41 % 41.4	3 % 3.03	10 % 10.1	3 % 3	99 % 100
5	ساهم العائد من مشروعك في مقدرتك علي الإدخار النقدي والعيني	52 % 52.5	35 % 35.4	7 % 7.1	4 % 4.04	1 % 1	99 % 100
6	ساهم حصولك علي المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح	54 % 54.5	35 % 35.4	4 % 4.04	3 % 3.03	3 % 3.03	99 % 100
	مجموع	292	204	37	50	21	594
	النسبة %	49.16 %	34.34 %	6.23 %	8.42 %	3.54 %	100 %

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

من جدول (2) أعلاه، أن 57 من أفراد العينة وبنسبة 49.16 % يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، 33 منهم وبنسبة 33.3 % يوافقون، 4 محايدون، 4 لا أوافق وواحد فقط لا أوافق بشدة. وأن 37 فرد وبنسبة 37.4 % يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، 36 منهم وبنسبة 36.4 % يوافقون، 11 ونسبتهم 11.1 % محايدون، 2 لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة. وأن 40 فرد وبنسبة 40.40 % يوافقون بشدة على

العبارة رقم (3)، 24، منهم وبنسبة 24.2 % يوافقون، 8، وهم بنسبة 8.1 % محايدون، 21 وبنسبة 21.2 % لا يوافقون و 2 لا يوافق بشدة.. وبالنسبة للعبارة رقم (4)، فإن 42 فردا وبنسبة 42.4 % يوافقون بشدة، 41 منهم وبنسبة 41.4 % يوافقون، 3 محايدون، 10، منهم بنسبة 10.1 % لا يوافقون و 2 لا يوافقون بشدة. كما أن 52 فرد وبنسبة 52.52 % يوافقون بشدة، 35 منهم وبنسبة 35.4 % يوافقون، 7 محايدون وهم بنسبة 7.07 %، 4 لا يوافقون و 1 لا يوافق بشدة على العبارة رقم (5). أما العبارة (6)، فإن 54 فرد وبنسبة 54.5 % يوافقون بشدة، 35 منهم وبنسبة 35.4 % يوافقون، 4 محايدون، 3 لا يوافقون و 3 لا يوافقون بشدة. والاتجاه العام للفرضية (وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومعدلات الفقر). هو (الموافقة على الفرضية) بنسبة كلية 83.83 %، مما يعني أن التمويل الأصغر من وجهة نظر المبحوثين يؤدي لتقليل معدلات الفقر.

جدول (3) احصائية الفرضية الأولى: (توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المتناهي الصغر والإقلال من الفقر في المجتمع المحلي).

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		الاحتمالية
				الوزن	اتجاه الرأي	
1	ساعد حصولك علي التمويل المتناهي الصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديد.	4.66	0.611	5	أوافق بشدة	0.000
2	بحصولك على التمويل المتناهي الصغر إستطعت التوسع في مشروعك وبدأت في إبتكار جديد.	4.63	0.724	5	أوافق بشدة	0.000
3	بعد تأسيس مشروعك أصبح لك فرصة للمشاركة في شؤون المجتمع.	4.35	0.884	5	أوافق بشدة	0.000
4	ساهم مشروع التمويل المتناهي الصغر في تحسين الوضع المعيشي لأسرتك.	4.42	0.905	5	أوافق بشدة	0.000

5	العائد الذي حصلت عليه من المشروع مجز وساهم في زيادة دخلك الشهري.	4.40	0.847	5	أوافق بشدة	752.532	0.000
6	التمويل المتناهي الصغر يساهم في تلبية مستلزمات الأسرة المادية وغيرها.	4.60	0.690	5	أوافق بشدة	729.252	

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى بين (4.35 و 4.66) وهي قريبة جداً من الوزن (5)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والإقلال من الفقر في السودان). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين 0.611 و 0.905 وهذه القيم تشير إلى تجانس إجابات أفراد العينة على العبارات، كما أن جميعها بقيمة احتمالية 0.000 وهي تعني أن العلاقة بين الفقر والحصول على التمويل المتناهي الصغر علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية.

جدول (4) إحصائية الفرضية الثانية: (يؤدي التمويل المتناهي الصغر إلى تحسين مستوى المعيشة لعملاءه).

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبرة		مربع كاي	الاحتمالية
				الوزن	اتجاه الراي		
1	يُساعد التمويل المتناهي الصغر علي تكوين رأسمال خاص بك	4.58	0.661	5	أوافق بشدة	690.516	0.000
2	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولإسرتك	4.26	0.912	5	أوافق بشدة	346.883	0.000
3	ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج أسرتك	4.20	8840.	5	أوافق بشدة	332.978	0.000

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		الاحتمالية
				الوزن	اتجاه الرأي	
4	ساهم العائد من مشروعك في إدخال بعض التحسين علي السكن	4.37	0.815	5	أوافق بشدة	0.000
5	ساهم العائد من مشروعك في مقدرتي علي الإِدْخار النقدي والعيني	4.51	0.699	5	أوافق بشدة	0.000
6	ساهم حصولك علي المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل وأضح	4.55	0.687	5	أوافق بشدة	0.000

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2020م

من جدول (4) أعلاه، يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية تراوحت بين (4.20 و 4.58) وهي تقع في حدود الوزن (5) واتجاه الرأي أوافق بشدة، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفرضية الثانية (يؤدي التمويل المتناهي الصغر إلى تحسين مستوى المعيشة لعملاءه). وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين 0.661 و 0.912 مما يعني تجانس إجابات أفراد العينة على العبارات، كما أن جميعها بقيمة احتمالية 0.000 وهي تعني أن العلاقة بين الحصول على التمويل الأصغر وتحسين مستوى علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية.

الخاتمة:

أن برامج التمويل المتناهي الصغر أثبتت قدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأسر المستفيدة، أيضا أثبتت الدراسة بأن معظم المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر هم من الذكور وخاصة الشباب والذين يعتبرون أكثر فئة عمرية منتجة وذلك لأن العادات والتقاليد الموروثة أثرت على عمل المرأة وحدت من تحركاتها بالإضافة إلى النظر الدونية إليها ولتي تعتبرها مخلوق ضعيف ليس لها القدرة على الابتكار والانتاج على المستوى المحلي وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج وقدمت عدد من التوصيات تتلخص في الآتي:

النتائج:

1. يساعد التمويل المتناهي الصغر في تأسيس مشروع إنتاجي جديد والتوسع في المشروعات الموجودة.
2. يساهم مشروع التمويل المتناهي الصغر في زيادة الدخل الشهري وتحسين الوضع المعيشي لأسر العملاء.
3. تساهم مشاريع التمويل المتناهي الصغر في توفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة.
4. تساهم مشروعات التمويل المتناهي الصغر في زيادة المقدرة علي الإدخار.
5. يؤدي التمويل المتناهي الصغر لتحسين مستوى المعيشة
6. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المتناهي الصغر في تنمية المجتمعات المحلية في السودان.

التوصيات:

1. الإهتمام بشريحة الفقراء وذوي الدخل المنخفضة وتمكينهم من الحصول على التمويل المتناهي الصغر بسهولة.
2. تأسيس مراكز التدريب ونشرها على نطاق واسع لتهتم بالتدريب على كيفية اختيار المشروعات وإعداد دراسات الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة لضمان نجاحها.
3. يجب أن تكون فترة سداد أصل المال المقترض من مؤسسة التمويل الأصغر متناسبة مع حجم المشروع المقدم للتمويل وبداية إنتاجه وأهميته للإقتصاد والمجتمع المحلي.
4. إبتكار أنواع الضمانات التي تتناسب مع ظروف الشرائح الفقيرة والحرفيين والمرأة والشباب خاصة نظام الضمان الجماعي .
5. تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الحرفية وتمويلها للتركيز على فكرة العمل والضمان الجماعي.
6. ضرورة إنتشار صناعة التمويل المتناهي الصغر في المناطق الريفية التي تتميز بمعدلات الفقر العالية رغم توفر الموارد الطبيعية.
7. يجب أن تعمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بمثابة المشاريع الممولة وتقديم الإرشاد لأصحابها لتفادي الفشل.
8. الإهتمام بقطاع المرأة والطلاب والخريجين وتوفير التمويل اللازم لأنشطتهم
9. تشجيع تكثيف البحوث الدراسات في مجال التمويل المتناهي الصغر للدفع به للأمام .

الهوامش:

- (1) Brr,michaels,microFinace and Financial Devvelopment , the John M.olincenter for low &enconomics working paper series, university of Michigan low snhool,2005,59
- (2) غانم محمد مصطفى، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وفاق تطوره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، 2010م، ص20
- (3) Ocasio,VangeMariet: Dissertation Essays on the role of Microfinanncce institutions in financial Deepening, economic growth and development, in partil fulfillment of the requirements for the degree of philosophy Colorado state university fort Collins, Colorado fall, 2012.3
- (4) الساوي عبدالمجيد عبدو، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي، دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة، بين (2007 - 2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص3
- (5) أحمد محمد أحمد عبد الله: التمويل الأصغر واقع تجربة المؤسسات غير المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة افريقيا الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أفريقيا، 2016
- (6) Wren Eonin, Micorfinancetrocair the catholic church, Lreland, 2005,3
- (7) المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، الملحق 1، 1997
- (8) Daley Sam:harris state of the micro credit summit compaition, rerot, usa, 2009.23
- (9) المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، 2006م.
- (10) غانم محمد مصطفى، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة كلية الدراسات، كلية التجارة، فلسطين، 2010م، ص20
- (11) البشير اسامة اسماعيل يوسف، سياسات التمويل التمهني الصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر، دراسة حالة مصرف السلام للسودان، 2013 - 2014، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014م، ص16
- (12) بشارة سلومة موسي يحيى، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، في الفترة 2000 - 2011، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص66
- (13) الشايب ايهاب طلعت، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى الفئة المستهدفة، دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر، غير منشورة، 2010، ص35
- (14) النيل عبد المنعم محمد الطيب محمد، تقديم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خلال الفترة 2000 - 2010، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد والتمويل الإسلامي، السودان، 2011، ص7
- (15) نفس المرجع.
- (16) EMF, the legal and R
- (17) دودين محمد، قطاع التمويل الصغير في فلسطين الاطار القانوني وسياق تنفيذ عقود القروض، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013، ص10

المصادر والمراجع:

- (1) البشير أسامة اسماعيل يوسف، سياسات المتناهي الصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر، دراسة حالة مصرف السلام، السودان، 2013-2014، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
- (2) الشايب ايهاب طلعت، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر، غير منشورة، 2010.
- (3) بشار سلومة موسى يحيى، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، 2000 - 2011، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
- (4) دودين محمد، قطاع التمويل الأصغر في فلسطين الاطار القانوني وسياق تنفيذ عقود القرض، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013.
- (5) غانم محمد مصطفى، واقع التمويل الأصغر الاسلامي وفاق تطويرة في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة كلية الدراسات، كلية التجارة، فلسطين، 2010.
- (6) المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، 2006.
- (7) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الوثائق الرسمية، الملحق 1 لسنة 1997.
- (8) النيل عبدالمنعم محمد الطيب، تقديم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال 2000 - 2010 المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد والتمويل الاسلامي، السودان، 2011.
- (9) Barr Michaels, micor finance and financial development, the john m.olin center for law & economics working paper series, university of nichigan l school, 2005.
- (10) 10-Ocasio Vange Mariet, dissertation essays on the of microfinance institutions in financial deepening, economic growth development, in atrial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy Colorado state university fort Collins, colorad fall, 2012.
- (11) 11-Daley Sam: harris state of the micro credit summit compaition, rerot, usa, 2009.23
- (12)